



## الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر

جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ١١-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

الوثيقة: AFRM.12/D.4(Rev.)

### استنتاجات الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر

#### تسريع وتيرة تنفيذ برنامج العمل اللائق في أفريقيا

١. يتقدم الوزراء وممثلو الحكومات وقادة منظمات أصحاب العمل وقادة العمال، المشاركون في الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر بالشكر إلى حكومة جنوب أفريقيا لاستضافتها هذا الحدث. فقد أسهمت رحابة استقبال هذا البلد وشدة كفاءة تنظيمه إسهاماً كبيراً في نجاح هذا الاجتماع.

٢. ولقد تشرف الاجتماع الإقليمي بحضور فخامة الرئيس Jacob Gedleyihlekisa Zuma، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، ومعالي السيد Gilbert Fousso Houngbo، رئيس وزراء جمهورية توغو. بالإضافة إلى ذلك ألفت السيدة Christina Mwelwa Kaseba-Sata، السيدة الأولى في زامبيا، خطاباً في الجلسة الخاصة بشأن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والمساواة بين الجنسين.

٣. وأعرب المندوبون عن تقدير خاص للمدير العام لمكتب العمل الدولي، السيد خوان سومافيا، الذي كان يشارك في آخر اجتماع أفريقي له خلال ولايته، وشددوا على دعمه الثابت لتنمية أفريقيا وعلى إسهامه الهائل في المضي قدماً ببرنامج العمل اللائق في القارة وفي العالم أجمع.

٤. وأثنى الاجتماع على تقرير المدير العام المعنون تمكين شعوب أفريقيا بتوفير العمل اللائق وعلى التقارير الإضافية ولا سيما التقرير المعنون النمو الفعال والاستخدام والعمل اللائق في أفريقيا: حان الوقت لرؤية جديدة والتقرير المعنون نجاحات أفريقيا - الجزء الثالث: تحقيق حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق: تجارب النجاح في أفريقيا.

٥. وشدد الاجتماع على الأهمية المستمرة التي يتسم بها الإعلان وخطة العمل وألية المتابعة المعتمدة في مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن العمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، واغادوغو)؛ وذكر الاجتماع باستنتاجات منتدى العمل اللائق الأفريقي الأول (الانتعاش من الأزمة: تنفيذ الميثاق العالمي لفرص العمل في أفريقيا، واغادوغو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، والمنتدى الأفريقي الثاني للشركاء الاجتماعيين (واغادوغو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، والندوة الأفريقية الثانية للعمل اللائق (بناء أرضية للحماية الاجتماعية بالتزامن مع الميثاق العالمي لفرص العمل، ياوندي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠). بالإضافة إلى ذلك، أحاط الاجتماع علماً بالاستنتاجات التي اعتمدها اجتماع وزراء العمل والعمالة في مجموعة العشرين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في باريس.

٦. وأعرب الاجتماع عن عميق قلقه من استمرار تأثير القارة الأفريقية، رغم ما حققته من نمو اقتصادي يعتد به، بأزمات من قبيل ارتفاع بطالة الشباب واستمرار الفقر وتزايد انعدام المساواة وانتشار السمة غير المنظمة والعمل الهش. أضف إلى أن النمو الاقتصادي في أفريقيا يعتمد إلى حد كبير على أداء الصناعات الاستخراجية وصادرات السلع الأساسية وهو بالتالي معرض للصدمات الخارجية. وأكد الاجتماع من جديد اقتناعه بأن برنامج العمل اللائق يقدم إطاراً سياسياً مناسباً وشاملاً للتصدي لهذه الأزمات.

٧. وحث الاجتماع جميع الدول الأعضاء الأفريقية على أن تصدق على تعديل ١٩٨٦ على دستور منظمة العمل الدولية، الذي سيمتدح الدول الأعضاء الأفريقية حضوراً أكثر إنصافاً في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي.

٨. وأقر الاجتماع بأنّ تقدماً قد أحرز في تنفيذ برنامج العمل اللائق في أفريقيا (٢٠٠٧-٢٠١٥)، في حين سلم بأنّ بعض الأهداف ما زالت بعيدة التحقيق ولاسيما تلك المتصلة بالمساواة بين الجنسين وعمالة الشباب والهجرة والعمل الجبري وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في مكان العمل والحماية الاجتماعية وتنفيذ معايير العمل الدولية. وشدد المندوبون على أهمية البرامج القطرية للعمل اللائق بوصفها أداة لتحديد وتنفيذ الأولويات الوطنية المتصلة ببرنامج العمل اللائق. وأشاروا إلى أن تقدماً جيداً قد أحرز في اعتماد البرامج القطرية للعمل اللائق في أفريقيا؛ فحتى الآن جرى تنفيذ ٣١ برنامجاً قطرياً للعمل اللائق في حين يجري إعداد ٢٢ برنامجاً إضافياً. بيد أنه كان هناك تسليم بأنّ بعض البرامج من الجيل الأول من البرامج القطرية للعمل اللائق لم تكن متماشية على نحو كافٍ مع السياسات الوطنية وأنّ الشركاء الاجتماعيين لم يكونوا ضالعين على النحو المناسب في صياغتها وتنفيذها؛ وهناك فضلاً عن ذلك حاجة إلى مشاركة ثلاثية أكثر فاعلية في صياغة البرامج القطرية للعمل اللائق وتنفيذها ورصدها وفي آليات ضمان جودتها، فضلاً عن استراتيجيات حشد الموارد المشتركة.

٩. وتتقاسم الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في جميع أنحاء القارة العديد من عناصر الرؤية المشتركة. ويجري التطرق إلى هذه المجالات في الفقرات التالية.

### النمو الفعال والعمالة والعمل اللائق في أفريقيا

١٠. أشار الاجتماع إلى أنّ النمو الاقتصادي وحده ليس كافياً لاستحداث فرص العمل. وهناك حاجة ملحة للمضي في مسارات نمو شاملة تخلق الوظائف ومن ثم تحد من الفقر. وتضطلع الحكومات بدور هام في هذه العملية عن طريق ما يلي: "١" تصميم سياسات تسرع النمو الاقتصادي وتجسد جودة ذلك النمو؛ "٢" تشجيع التعاون الإقليمي؛ "٣" ضمان ألا تعامل الوظائف على أنها نتائج ثانوية للسياسة الاقتصادية بل تكون هي غرض تلك السياسة؛ "٤" استغلال الأسواق المحلية والموارد المحلية. ويتطلب ذلك اعتماد إطار اقتصادي كلي مؤات للعمالة وتحديد أهداف واضحة وكمية للعمالة في السياسات الوطنية والدولية، فضلاً عن حسن التنسيق وزيادة الاتساق بين السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وسياسات العمالة على الصعيد الوطني.

١١. ولا بد من تصميم سياسات العمالة بحيث تأخذ في الاعتبار أنماط النمو في كل بلد، وينبغي أن تركز على قطاعات محددة كثيفة العمالة وعلى سلاسل القيم والمجموعات الاقتصادية. ولا بد للبلدان الأفريقية من أن تعتمد استراتيجيات تصنيع نشطة لعكس اتجاه السياسات الماضية التي أفضت إلى تناقص التصنيع؛ بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن توجه انتباهها نحو القطاعات كثيفة اليد العاملة من قبيل الصناعة التحويلية وتجهيز الأغذية، وأن تتخذ التدابير لاستغلال فرص خلق الوظائف المنبثقة عن "الاقتصاد الأخضر".

١٢. وأقر الاجتماع بأهمية الاستثمارات في الهيكل الأساسي، بما في ذلك في الطرقات والسكك الحديدية والطاقة والاتصالات، من أجل تنمية القطاع الخاص وتقديم خدمات عامة جيدة ونمو العمالة والتكامل الإقليمي، وأشار إلى أنّ تطوير الهيكل الأساسي يفسح في المجال لاستخدام المزيد من التقنيات كثيفة العمالة التي تستحدث الفرص لخلق الوظائف على الصعيد المحلي. وشدد الاجتماع كذلك على أهمية التعليم وتنمية المهارات والتعلم المتواصل ودعا إلى تحسين تماشي التدريب التقني والمهني والبحوث مع سمات ومتطلبات أسواق العمل الوطنية.

١٣. وشدد الاجتماع على أهمية التكامل الإقليمي بوصفه محركاً للنمو في أفريقيا. ولما كانت القارة متأخرة عن ركب الأقاليم الأخرى في حفز التجارة الإقليمية، رحب الاجتماع بالقرار الصادر مؤخراً عن اجتماع القمة الثلاثي المشترك بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي قضى بتشكيل منطقة تجارة حرة مشتركة تضم ٢٦ بلداً و ٦٠٠ مليون مواطن. وينبغي ألا يشمل التكامل الإقليمي التجارة فحسب بل التعاون كذلك في ميادين الزراعة والصحة والتعليم وغير ذلك من الميادين.

١٤. وحث الاجتماع الحكومات على أن تتخذ خطوات ترمي إلى إضفاء السمة المنظمة تدريجياً على العمل والمشاريع في الاقتصاد غير المنظم، بما في ذلك في المناطق الريفية. وينبغي أن يشمل ذلك اعتماد أرضية الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني ويستدعي ذلك مؤسسات سوق عمل أقوى وقدرات محلية أكبر.

١٥. وينبغي للحكومات أيضاً أن توفر بيئة مؤاتية من أجل استدامة نمو القطاع الخاص والاستثمار والحصول على التمويل وخلق المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهي كلها تتطوي على إمكانيات هائلة في خلق الوظائف. وفي الوقت نفسه، ينبغي للحكومات أن تولي الانتباه إلى القطاع العام بوصفه مصدراً هاماً للعمالة اللائقة.

### النهوض بعمالة الشباب

١٦. أعرب الاجتماع عن عميق قلقه من ارتفاع معدلات بطالة الشباب وبطالتهم الجزئية. وتتضاعف هذه المشكلة بفعل ارتفاع النمو السكاني. ويقوم اثنان وثلاثون بلداً أفريقيًا الآن بإعطاء الأولوية للعمالة عموماً وبعملالة الشباب بصورة خاصة في أطر التنمية الوطنية الخاصة بهذه البلدان. وكرر التشديد على السمة الملحة للتصدي لأزمة عمالة الشباب وعلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متكاملة واتباع سبل متعددة في هذا الصدد.

١٧. ورحب الاجتماع بالمبادرة المشتركة الصادرة عن لجنة الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، بشأن عمالة الشباب، ودعا إلى ترجمتها إلى إجراءات ملموسة على الأرض.

١٨. ويجب التصدي لمسألة النهوض بعمالة الشباب من جانبي العرض والطلب معاً في أسواق العمل الوطنية. ويحتمل أن تؤدي التدابير الهادفة إلى تحسين مؤهلات الشباب، إلى جعل عرض اليد العاملة يتماشى مع متطلبات أسواق العمل، في حين يحتمل بتدابير من قبيل سياسات الاقتصاد الكلي المؤاتية للعمالة وتنمية القطاعين العام والخاص وتوفير التمويل ورأس المال المساهم ومخططات الأشغال العامة، أن تزيد من الطلب على اليد العاملة. وسياسات ومؤسسات سوق العمل النشطة أساسية لتسهيل الانتقال من المدرسة إلى العمل. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الاستثمار في الوظائف الجيدة إلى تشجيع نمو العمالة ويولد فرصاً جديدة تستجيب لتطلعات الشباب ومؤهلاتهم.

١٩. ولقد بينت الأحداث الأخيرة في أجزاء من أفريقيا أنّ الشباب لا يطالبون بوظائف لائقة فحسب بل يطالبون أيضاً بالحقوق والعدالة والإنصاف والمشاركة. ومن الأساسي بالتالي السعي إلى إدماج الشباب بقدر أكبر في عملية صنع القرارات على الصعيد المجتمعي. وشدد الاجتماع على ضرورة قيام الشركاء الاجتماعيين بدور استباقي أكبر في النهوض بعمالة الشباب وفي الإدارة السديدة للمؤسسات المسؤولة عن عمالة الشباب وفي تنفيذ برامج عمالة الشباب.

### الملكية الوطنية لمعايير العمل

٢٠. أقر الاجتماع بأنّ البلدان الأفريقية حققت تقدماً مثيراً للإعجاب في التصديق على الاتفاقيات الأساسية الثماني لمنظمة العمل الدولية، رغم استمرار وجود مشاكل في التنفيذ. بيد أن معدل التصديق على الاتفاقيات الأخرى ومنها الاتفاقيات التي تعتبر صكوكاً ذات أولوية، لا يزال أقل مدعاة للرضا. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك في عدد من البلدان ثغرة قائمة بين التصديق على الاتفاقيات وتنفيذها، لاسيما فيما يتعلق بالعمال الريفيين والمهاجرين وعمال الاقتصاد غير المنظم.

٢١. وتوخياً لتعزيز الملكية الوطنية لمعايير العمل الدولية، اعتبر من الأساسي على الإطلاق أن تشارك منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل مشاركة نشطة في عملية وضع المعايير ومتابعتها على الصعيد الوطني. وينبغي بالتالي تخصيص المزيد من الموارد لبناء قدرات الهيئات المكونة وغيرها من المجموعات المستهدفة المعنية من قبيل القضاة ومفتشي العمل، من أجل تسريع وتيرة عملية التصديق وتحقيق التطبيق الفعال للاتفاقيات المصدق عليها. وينبغي للهيئات المكونة أن تنشئ مؤسسات وآليات حوار اجتماعي فعالة على الصعيد الوطني لمناقشة المسائل المتصلة بالمعايير.

٢٢. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تكون منيظة لضرورة ضمان أن تظل مجموعة معاييرها مواكبة للعصر وشاملة وفعالة وأن تقدم المساعدة التقنية الضرورية للدول الأعضاء للوفاء باشتراطات تقديم التقارير الواقعة عليها.

٢٣. تنمية المهارات وتحسين القابلية للاستخدام هما حجر الأساس لتحقيق برنامج العمل اللائق في أفريقيا. وهناك حاجة إلى القيام بعمل أفضل مما ورد ذكره في استعراض منظمة العمل الدولية للتقدم المحرز في منتصف المدة. وعدم الاهتمام بتنمية المهارات هو عائق أساسي أمام تحقيق تقدم أوسع نطاقاً في أفريقيا. وكما ورد في استنتاجات مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٨ بشأن المهارات والإنتاجية والنمو والتنمية، يجب تنسيق المهارات مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك السياسات التي تتناول التعليم، كما يجب إدماج المهارات في أطر التنمية الوطنية. وتضطلع الحكومة بدور هام في ضمان الاتساق والفاعلية؛ بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تسهيل الاقتداء بالمشاريع التجريبية الناجحة والممارسات الحسنة لتحقيق أثر أكبر. وجرى التشديد على الحاجة إلى تحالفات أقوى مع الشركاء الاجتماعيين.

٢٤. وللتصدي كذلك لأوجه التفاوت في المهارات، وهو أمر لا يزال مشكلة متكررة، ولتحسين استنباط الاحتياجات المستقبلية، قدم عدد من المقترحات هي:

(أ) من المطلوب مشاركة أبرز من جانب القطاع الخاص ومنظمات العمال في تصميم وتخطيط ورصد التدريب - بما في ذلك تطوير المناهج - لضمان أن قدرة الموارد البشرية تستجيب على النحو الوافي لاحتياجات المنشآت والعمال حاضراً ومستقبلاً.

(ب) هناك حاجة إلى تحسين جودة التدريب وملاءمته.

(ج) من المطلوب توفير نهج التعلم المتواصل وإعادة اكتساب المهارات لضمان أن تتمكن القوى العاملة من التكيف مع احتياجات وفرص أسواق العمل الناشئة حديثاً. ويكتسي هذا العنصر أهمية خاصة كجزء من الاستجابة للأزمة.

(د) يحتاج الشباب إلى الدعم لتسهيل انتقال سلس إلى عالم العمل من خلال عدة أمور منها المشورة في المسار المهني والرعاية وتحسين فرص الحصول على المعلومات.

### العمالة الريفية والتنمية الصناعية والتحول الهيكلي

٢٥. نظراً إلى وجود ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان أفريقيا ممن يعيشون ويعملون في المناطق الريفية، كان هناك اهتمام متجدد بالعمالة الريفية فيما بين الحكومات والشركاء الاجتماعيين. ويتطلب الأمر برامج وطنية شاملة وتقديم رزم خدمات متكاملة تنصدي للجوانب متعددة الأبعاد المعنية - من التخزين حتى الوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل وتطوير الهيكل الأساسي الشامل والحصول على الخدمات الاجتماعية. وينبغي أن تركز هذه الأمور تلقائياً على تحسين الإنتاجية ومستويات معيشة العمال الريفيين وحقوقهم وظروف العمل اللائقة. ومن شأن تحسين الحوار الاجتماعي ومشاركة الشركاء الاجتماعيين أن يعزز إلى حد كبير اتساق السياسات في هذا المجال وأن يضمن معالجة احتياجات العمال والمنشآت. ولقد وردت ولاية منظمة العمل الدولية بشأن العمالة الريفية، على نحو مفصل في استنتاجات مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٨ بشأن العمالة الريفية، وهي لا تزال ملائمة للغاية لاحتياجات الدول الأعضاء في أفريقيا.

٢٦. ومما لا شك فيه أن القطاع الزراعي ينبغي أن يكون محور التركيز - بالنظر إلى أنه القطاع الذي يوجد فيه أعلى استيعاب للقوى العاملة - مع إيلاء الاهتمام اللازم للأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، يطلب الاجتماع من الحكومات أن تتخذ التدابير الضرورية لإيجاد بيئة ملائمة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهو أمر يتخطى كذلك القطاع الزراعي ويشمل سياسات التصنيع والتحول الهيكلي. ويمكن استحداث العديد من فرص العمل ويمكن حفز الشباب على البقاء في المناطق الريفية بدلاً من الهجرة إلى المدن. ويتطلب ذلك الاهتمام بعدد من المجالات الإضافية غير تلك المذكورة أعلاه، من قبيل الاستثمار في البنية التحتية، بما فيها الطرقات والمدارس والخدمات الصحية والترويج للنشط للمناطق الريفية بوصفها بيئة يمكن أن يصبح فيها العمل اللائق حقيقة واقعة.

## الخروج من السمّة غير المنظّمة - دور الاقتصاد الاجتماعي

٢٧. سلم الاجتماع بأنّ حوالي ثلثي فرص العمل وسبل العيش الإجمالية في أفريقيا تستحدث في الاقتصاد غير المنظم. بيد أنّ الاجتماع أسف لأن العمال والمشغلين في الاقتصاد غير المنظم يعانون من حالات عجز جسيمة في العمل اللائق من حيث الحقوق والمواديل وظروف العمل والحماية والصوت والتمثيل.

٢٨. وجرى التشديد كذلك على وجوب إيلاء الأولوية لعملية التحول إلى السمّة المنظّمة.

٢٩. وأعرب الاجتماع عن رأي مفاده أنه بالنظر إلى طبيعة منظمات ومنشآت الاقتصاد الاجتماعي وقيمتها ومبادئها وسماتها، فإنها مناسبة تماماً لمد جسر يصل بين الاقتصاديين المنظم وغير المنظم، والحد من مواطن العجز سابقة الذكر في العمل اللائق.

٣٠. وينبغي للحكومات أن تتخذ التدابير التالية لتشجيع الاقتصاد الاجتماعي: "١" استحداث بيئة قانونية ومؤسسية مؤاتية؛ "٢" إنشاء إطار للتشاور وتبادل المعارف؛ "٣" بناء قدرات قادة الاقتصاد الاجتماعي والمروجين له ومنظميه؛ "٤" محاربة التمييز في أي شكل كان في الاقتصاد الاجتماعي؛ "٥" تطبيق قيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي على السياسة العامة.

## تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والمساواة بين الجنسين

٣١. أعرب الاجتماع عن قلقه من أنه رغم التقدم المحرز، لا يزال هناك قدر كبير من انعدام المساواة بين الجنسين وانتشار التمييز. فالنساء محصورات إلى حد كبير في الوظائف ذات الدخل المنخفض والنوعية المتدنية. ولم يتحقق بعد سد ثغرة الأجور بين الجنسين. وينبغي للحكومات أن تواصل منح الأولوية لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم لأن ذلك هو الشرط الأساسي لتمكين المرأة. وقد بات هناك عدد من الالتزامات بشأن المساواة بين الجنسين، وهي التزامات ينبغي احترامها وتنفيذها على وجه الإلحاح.

٣٢. ودعا الاجتماع إلى مزيد من التصديق على الاتفاقية رقم ١٨٣ بشأن حماية الأمومة، وإلى تحسين التقيد بمبادئها، وهي شروط أساسية لتحقيق برنامج العمل اللائق. وينبغي أن تسعى البلدان الأفريقية إلى التصديق على الاتفاقية رقم ١٨٩ بشأن العمال المنزليين، وهي منطبقة إلى حد كبير على أشد العمال استضعافاً، وتشكل النساء أكثريتهم. وتتسم بالقدر ذاته من الأهمية الحاجة إلى تنفيذ أفضل للاتفاقية رقم ١٠٠ والاتفاقية رقم ١١١ واسعتي التصديق. وتوخياً لتجنب مواجهة الأزمة على نحو تمييزي، ينبغي للحكومات أن تولي الاهتمام الواجب لقضايا الجنسين عند تصميم رزم الانتعاش وأن تتخذ التدابير الكفيلة بالألا تستفيد منها فقط القطاعات التي "يطغى فيها الذكور".

## الحوار الاجتماعي كآلية رئيسية للإدارة السديدة

٣٣. أحاط الاجتماع علماً بأنه بات هناك الآن إقرار في جميع أنحاء القارة بأنّ الحوار الاجتماعي آلية رئيسية للإدارة السديدة وأنّ هناك سمّة مؤسسية أفضل ووفرة في أطر الحوار الاجتماعي. وقد برزت عدة ممارسات حسنة. ومع ذلك لا يزال يتعين أن يشارك جميع الشركاء في تحسين التعبير عن الهيكل الثلاثي كأداة للإدارة السديدة وضمّان تفعيله. ولا يزال هناك حاجة إلى مواصلة الجهود لتحسين الصفة التمثيلية للعمال ولأصحاب العمل في الهيئات القائمة، لا سيما بالنسبة للعمال وللمشغلين في الاقتصاد غير المنظم. ويعتبر من الأساسي مشاركة الشركاء الاجتماعيين على نحو نشط في عملية بناء السلام وتحقيق الانتعاش.

٣٤. وأعرب الاجتماع كذلك عن قلقه من التطبيق المحدود لمعايير العمل الهامة القائمة، بما فيها الاتفاقية رقم ٨٧ والاتفاقية رقم ٩٨ والاتفاقية رقم ١٤٤ والاتفاقية رقم ١٥١. وشدد على الدور الهام الذي يضطلع به التدريب وتبادل التجارب وغير ذلك من تدابير بناء المعارف وتقاسمها. وأكد الاجتماع من جديد أهمية التمسك بإعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (إعلان المنشآت متعددة الجنسية) لتوسيع نطاق الحوار الاجتماعي ليشمل المنشآت متعددة الجنسية وتأثيرها في سلاسل القيم العالمية.

## بناء أرضية للحماية الاجتماعية في أفريقيا

٣٥. أقر الاجتماع بأنّ مفهوم أرضية الحماية الاجتماعية، الذي بلورته منظمة العمل الدولية ومبادرة الأمم المتحدة لأرضية الحماية الاجتماعية والذي اعتمد لأول مرة في إعلان ياوندي بشأن تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، قد لقي قبولا واسع النطاق من جانب الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا. وأشار الاجتماع إلى ضرورة منح دعم واسع النطاق لوضع نظم حماية اجتماعية وطنية على نحو تدريجي.

٣٦. ولقد تحقق تقدم كبير نحو تحقيق مستويات مرتفعة من تغطية الحماية الاجتماعية في عدد من البلدان التي بينت أنه يمكن تحقيق بعض الاستثمار في الحماية الاجتماعية حتى في أوضاع تسودها قيود مالية شديدة. وأشار الاجتماع إلى أنّ الحماية الاجتماعية أداة سياسية تكافلية داعمة لتحقيق التماسك الاجتماعي ومكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي وإحراز تقدم اقتصادي.

٣٧. وحدد الاجتماع عدداً من المبادئ لتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية الوطنية في موازاة النهج ثنائي الأبعاد، الذي وضعه إعلان ياوندي ومؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيه ٢٠١١. وهذه المبادئ هي:

(أ) ينبغي ضمان مستوى أدنى من النتائج الاجتماعية المضمونة والمحددة وطنياً؛

(ب) ينبغي أن تكون الضمانات قائمة على الحقوق؛

(ج) تعتبر مشاركة الشركاء الاجتماعيين في تخطيط وإدارة نظم الحماية الاجتماعية بغية ضمان الإدارة السديدة والتوافق الوطني، أمراً لا غنى عنه.

٣٨. لا يزال حشد الموارد الداخلية تحدياً أساسياً من أجل تنفيذ سياسات أرضية الحماية الاجتماعية الوطنية. ويقتضي حشد الموارد الداخلية استثمارات في الإدارة السديدة، وهي أحد الأدوات الرئيسية للتعجيل في إضفاء السمة المنظمة تدريجياً على الاقتصاد غير المنظم. وإضفاء السمة المنظمة هو بدوره شرط لازم لتحقيق الاستدامة والتحسين على الأمد الطويل في نظم الحماية الاجتماعية الوطنية.

٣٩. وطلب الاجتماع من مكتب العمل الدولي أن يقدم المساعدة في تحسين الإدارة ودعم صياغة السياسات الوطنية من خلال تكثيف بناء القدرات؛ وقد تنظر منظمة العمل الدولية في مقاربة الهيئات المانحة لحشد التمويل للبرامج الابتكارية.